المحاضرة الثانية : مفهوم الاقتصادي السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا :تعريف الإقتصاد السياسي:

يعرف الاقتصادي السياسي على أنه:

"نظرية تطور قوانين الإقتصـاد القومي والحياة الإقتصـادية القومية، وهذا العلم مثله مثل كافة العلوم المتحدثة عن حياة أمة معينة، يرتبط من جهة بدراسـة الفرد، ويمتد من جهة أخرى ليدرس الإنسـانة جمعاء"

مما يعني أن الإقتصاد السياسي هو مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقات بين أطراف متعددة في مجال الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة.

والسؤال الذي يطرح هنا ما هي هذه العلاقات والأطراف؟

هذا السؤال يدفعنا إلى البحث عن موضوع الإقتصاد السياسي:

أ- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة: ما يفرق بين الإنسان والحيوان هو أن هذا الأخير يستكين للطبيعة أي أنه يعيش على ما تقدمه له وفي حالة بخلها عليه سيؤدي به إلى الانقراض عكس الإنسان فهو كائن مصارع للطبيعة ومتفاعل معها (2)من خلال مجهود واع يسمى العمل.

ب-عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان: لا يقوم الإنسان بالص ا رع مع الطبيعة لوحده فقط بل في ظل جماعة من الأف ا رد أي في المجتمع فهو في الواقع لا يستطيع الاستمرارية في العيش إلا من خلال الآخرين وهذا ما يطلق عليه بالعملية المكمل، فأف ا رد المجتمع يكمل أحدهم الآخر ومن ثم فطبيعة عملية الإنتاج هي عملية اجتماعية.

ج- علاقة الفرد بالسـلطة: يمارس الأفراد عملية الإنتاج والتوزيع بناءًا على القوانيين التي تسـنها الدولة، فالأفراد في العملية الإقتصـادية ملزمون بتطبيق النهج الاقتصـادي التي تتبناه السـلطة في أية دول من دول العالم، فشـكل الإنتاج والتوزيع الذي يقوم به الأفراد لا يخرج عن نطاق العلاقة التي تربطهم بالسـلطة الحاكم.

هذه العلاقات الثلاث يجب أن تنظم في القوانين

ثانيا :منهج الإقتصاد السياسي:

يعرف المنهج على أنه: **" التقصـي المنظم باتباع أسـاليب ومناهج علمية تحدد الحقائق العلمية بقصـد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد إليها"**

أو هو: **"الطريق أو الأسـلوب الذي يسـلكه الباحث العلمي في تقصـيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية".**

وللوصول إلى هذه الحقائق بناءًا على المنهج العلمي يعتمد على مجموعة من الطرق إلى أن أهمها:

.1الطريقة الاستنباطية (الاستنتاجية):

من الكل إلى الجزء.

.2الطريقة الاستقرائية :

من الجزء إلى الكل.

ثالثا :الإقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.

إن اسـتقلالية أي علم من حيث الموضـوع والمنهج لا يعني البث عدم ارتباطه بالعلوم الأخرى ولا يعني غياب نطاق مشـركه بينه وبينهم خاصـة في العلوم الاجتماعية التي يعتبر الفرد هو العنصـر الفاعل فيها وبناء عليه سنحاول إجاد العلاقة التي تربط بين علم الإقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

.1 الإقتصاد السياسي و علم السياسة:

إذا كنا قد بدأنا بعلم السياسـة في علاقته بعلم الإقتصـاد السياسـي فإن ذلك ا رجع إلى درجة ارتباط علم السـياسـة بعلم الإقتصـاد، فالعلاقة التي تربط الفرد بالسـلطة في مجال الإقتصـاد هي من صـميم علم السياسة.

فمجالات اهتمام دراسات الإقتصـاد السياسـي بالعلاقة بين الحكومة والاقتصـاد هو من يحدد درجة العلاقة بين العلمين، فتاريخيا لم يحدث أن تم الفصـل بين الإقتصـاد والسياسـة، فأغلب النزاعات الداخلية أو الخارجية يتم إرجاعها إلى العوامل الإقتصـادية، إلا أن القرار الدخول في هذا النزاع أو الحرب يعد قرارا سياسيا رغم أن المشكلة إقتصادية ناتجة عن الندرة والرغبة في إشباع الحاجات.

2. **الإقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:**

لكي نبين العلاقة بين علم الإقتصاد السياسي وعلم الاجتماع يجب أن نعرف علم الاجتماع فهو حسب محمد دويدار: **"علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني".**

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن علم الاجتماع يتعلق بالظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية

وبالعودة إلى تعريف علم الإقتصـاد السياسـي نجده يدرس صـور الإنتاج والتوزيع في أشـكالها الاجتماعية المتغيرة **زمانا ومكانًا، فهته الأشكال متغيرة باستمرار، معبرة عن** حياة اجتماعية تدخل في نطاق دراسة

علم الاجتماع لها كذلك، فهو أي علم الاجتماع **"يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في منطقة معينة والتي تساعده على التحليل ومعرفة أسباب المشاكل وطرق حلها".**

وهذا ما يربط بين الإقتصاد السياسي وعلم الاجتماع.

3. الإقتصاد السياسي وعلم القانون:

يعرف الإقتصـــاد الســـياســـي على أنه مجموعة القوانين المنظمة لعلاقة الأفراد مع الطبيعة وللعلاقاتهم مع بعضــهم البعض وكذا علاقاتهم مع السـلطة، من خلال هذا التعريف يتضــح جليا العلاقة يدرس القوانين التي «بين الإقتصـاد السياسـي وعلم القانون فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، فالقانون إختارها مجتمع ما لنفسه وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البيانات الإقتصادية التي تفرضها على الجميع.

فالقوانين التي تسـن قد تفرض النمط الرأسـمالي في الحياة الإقتصـادية كما يمكنها أن تفرض نمط الاشتراكي، وبالتالي طبيعة النظام الاقتصادي والعلاقات الإقتصادية، محكومة بقوانين.

4.الإقتصاد السياسي وعلم التاريخ:

يعتبر التاريخ الرافد الأساسي الذي يعتمد عليه في فهم الظواهر ومن بينها علم الإقتصاد والذي من خلاله يمكن معرفة أنماط الإنتاج والإستهلاك والتوزيع عبر المحطات التاريخية مما يعطي للباحث الإقتصاد من فهم الأبعاد التطورية لظاهرة إقتصادية.

فعلى ســبيل المثال فإن أحد ركائز التحليل الماركســي هو الجدلية التاريخية والجدلية المادية، أما عن الاقتصاد الرأسمالي فعلم التاريخ يتتبع جميع المراحل السابقة للنظام الرأسمالي.

5.الإقتصاد السياسي والجغرافيا:

يعرف محمد دويدار الجغرافيا عل أنها دراســة العالم الذي يحيى فيه الفرد كوســط يمارس فيه نشـاطاته، من بينها النشـاط الإقتصـادي، وبما أن أي نشـاط اقتصـادي محكوم بالوسـط الطبيعي من عدة جوانب فقد يكون الوسط الطبيعي غني بالثروات مما يعطي الإقليم أهمية بالغة لممارسة النشاط الإقتصادي، كما قد يكون هذا الإقليم فقير من حيث الثروات مما ينعكس سلبًا على مستوى المعيشي للفرد .

فالوسط الجغرافي مهم جدًا في النشاط الإقتصادي هذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد السياسي والجغرافيا.

6. الإقتصاد السياسي وعلم الديمغرافيا:

الديموغرافيا هي دراسة لمجموعة من خصائص السكان، وهي الخصائص المتعلقة بالكم، مثل الكثافة السكانية والتوزيع والنمو وهيكلة السكان، بالإضافة الخصائص النوعية ومنها العوامل الاجتماعية، مثل التعليم وكمية الثروة.

كما تعرف الديمغرافيا بأنها الإحصائيات التي تشمل الدخل والمواليد والوفيات وكل ما من شأنه أن يساهم في توضيح التغيرات البشرية.

هذه المجالات التي تهتم بها علم الديمغرافيا تتداخل بشكل كبير مع علم الإقتصاد السياسي، لأن الديمغرافيا تؤثر بالضرورة على النشاط الإقتصادي الذي يمارسه الأفراد من حيث الكم والكيف، فهي تؤثر مثلاً في العمالة، وفي البطالة وفي كمية الإنتاج والاستهلاك والادخار.